من ملامح توجيه القراءات المثلّثة
في كتاب
"الدُّرّ المَصُون" للسمين الحلبي

علي حسين البواب

❖ أنجز هذ البحث في أثناء سنة التفرغ العلمي ٢٠١٣-٢٠١٤م الممنوحة للباحث من جامعة آل البيت - الأردن.

الملخص

مــن صــور الاختــلاف بين قُرّاء القرآن الكريم أن تُقرأ الكلمة بالحركات الثلاث ـ الفتح والضمّ والكسر ـ على أحد حروفها، سواء أكان ذلك في بنية الكلمة أم في آخرها.

وقد عُني علماء التفسير والقراءات والعربية في توجيه هذه القراءات، وخاصة ما كان منها متعلّقا بإعراب آخر الكلمة، مجتهدين في بيان كلّ وجه تُحمل عليه القراءة، ومن هؤلاء العلماء أحمد بن يوسف، السمين الحلَبي (٧٥٦هـ)، في كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، الذي يُعدّ من أشهر الكتب المعنية بإعراب القرآن الكريم.

وفي هذا البحث نتحدّث عن جهود السمين في تعليل القراءات المثلّثة وتوجيهه لها، وجمعه آراء العلماء ومناقشتها،ومواقفه من آراء العلماء السابقين، واختياراته وترجيحاته.

الحمد لله مُنزل الكتاب باللسان المُبين، والصلاة والسلام على النبيّ العربيّ الأمين.

عُني علماء المسلمين بتلقّي قراءات القرآن الكريم ونقلها، وانتشر القرّاء والرُّواة في الأمصار، وكثُرت الطُّرق وتشعَّبَت، فكان هذا ممّا دفع الإمام ابن مجاهد، أبا بكر محمد بن موسى(٣٢٤هـ)[١] إلى اختيار سبعة من مشاهير القرّاء، ساعياً أن يجتمع الناس على قراءتهم. وارتضى العلماء بعد ابن مجاهد صنيعه، ولكنّ بعضهم رأى عدم الاقتصار على السبعة، فزادوا بعض مشاهير القرّاء، حتى أوصلوا القرّاءَ المتواترةَ قراءاتُهم إلى عشرة، وزاد بعضهم على ذلك[٢].

(١) ينظر ابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ) غاية النهاية في طبقات القرّاء، بعناية برجستراسر، القاهرة: مطبعة الخانجي، ١٩٣٢م، ج١، ص١٣٩.

(٢) القرَّاء السبعة هم: نافع بن أبي نُعيم المدني، وعبد الله بن كثير المكّي، وعبد الله بن عامر الشاميّ، وأبوعمرو بن العلاء البصريّ، والكوفيون: عاصم بن أبي النّجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي. والثلاثة بعدهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويعقوب بن إسحق الحضرمي البصري، وخلف ابن هشام البزّار الكوفيّ.
وقد ألّف العلماء كتباً كثيرة في القراءات، ذكروا فيها أسانيد القرّاء، وإسناد العلماء قراءاتهم إلى هؤلاء القرّاء، وطرق كلّ قارئ ورواته. كما قام بعض المحقّقين بالترجمة للأعلام وذكر مصادر للتعريف بهم:
ينظر في ذلك:
السبعة لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م، ص٥٣-١٠١.
والتذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن، ابن غلبون (٣٩٩هـ)، تحقيق أيمن رشدي سويد، جدّة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ١٩٩٠، ج١، ص٨-٦١.
والمستنير في القراءات العشر- لأبي طاهر، ابن سوار البغدادي (٤٩٦هـ) تحقيق عمار الددو- دبي- دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ٢٠٠٥م، ج١، ص٢٠٥-٤٠٥.
والإقناع في القراءات السبع - لابن الباذش (٥٤٠هـ)، تحقيق عبد المجيد قطامش، مكّة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٣ه، ج١، ص٥٥-١٤٠.
والنشر في القراءات العشر- لابن الجزري (٨٣٣هـ) إشراف علي محمد الضبّاع، مصوّرة دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٥٨-١٩٢.
وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر- لأحمد بن محمد البنا (١١١٧هـ)، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧م، ص١٣-١٤. =

والقراءة التي هي طريقة أداء الكتاب العزيز ينحصر الاختلاف فيها بين القرّاء في أمور، منها: الاختلاف في حركات الكلمة وبنيتها، أفعالاً أو أسماء، والاختلاف في ضبط آخر الكلمة إعراباً، أو الاختلاف في إسناد الأفعال بين مخاطب وغائب، أو بين بناء للمعلوم أو للمجهول، أو الاختلاف في الإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، أو زيادة بعض الكلمات، أو التقديم والتأخير، وقد يكون مع هذا الاختلاف تغيّر في المعنى، أو يكون المعنى واحداً(١).

ومع الجهود الكبيرة التي بذلها العلماء في جمع الطرق والروايات، والتصنيف فيها، فإن أعمالاً جليلة أُخرى كانت للعلماء في توجيه هذه القراءات، وتوضيح ما تُحمل عليه كلُّ قراءة. وهذا الفنّ ـ وهو توجيه القراءات وتعليلها ـ كان في مقدّمة اهتمام المؤلّفين في معاني القرآن، وإعرابه، والمفسّرين لكتاب الله تعالى، كما كان لأهل العربية والنحو جهود كبيرة في ذلك، إذ إن قراءات القرآن الكريم من مصادر الاحتجاج في العربية، وباب واسع استند إليه العلماء في تقوية آرائهم والانتصار لاختياراتهم، كما أُفرد لتوجيه القراءات المتواترة والشاذّة مصنَّفات عديدة(٢).

المُثلّث في اللغة والقراءات:

روى علماء العربية كثيراً من كلمات اللغة المُختلف في ضبط حركاتها، وكان

= وفصّل ابن الجزري في النشر– الصفحات المذكورة سابقاً– أسماء المؤلّفات في القراءات، وطرق روايته لهذه المؤلّفات، وتحدّث عن القرّاء والرواة والطرق حديثاً واسعاً.

وينظر ما كتبه أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم: تاريخ القرآن، وجمعه، والقرّاء والقراءات، في كتابهما معجم القراءات القرآنية– الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢م، ج١، ص١–١٢٤. ومقدّمة شوقي ضيف لكتاب السبعة، ص٩–١٦.

(١) ينظر النشر ١/ ٢٦–٣٠، ١/ ٤٩–٥٢.

(٢) من المؤلّفات المشهورة في هذا الموضوع: الحجّة لأبي علي الفارسي، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكّي بن أبي طالب، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه، وكشف المشكلات لجامع العلوم، والمحتسب في توجيه القراءات الشاذّة لابن جنّي، وإعراب الشواذّ للعكبري.

من صور هذا الاختلاف أن يُضبط أحد حروف الكلمة –اسماً أو فعلاً– بالحركات الثلاث، كالزجاج، بضمّ الزاي وفتحها وكسرها، ومأدبة بالحركات الثلاث على داله، وحيث ببناء آخره على الضمّ أو الفتح أو الكسر. وكقولهم: بصر بالشيء، بضمّ عينه وفتحها وكسرها، ويحرص بالحركات الثلاث على الراء.

وقد يكون الاختلاف في حرفين، مثل: الطنفسة (البساط الصغير) بضم الطاء والسين، وفتحهما، وكسرهما.

ومع اختلاف الحركات في هذه الكلمات فإنها تحمل معنى واحداً، وهذا ما سمّاه العلماء: المُثلّث المتّفق المعنى. ونوع آخر منه، تختلف فيه الكلمة بالحركات الثلاث لكنها تَحْملُ مع كلّ حركة معنىً مخالفاً للآخَرين: كالبَرّ والبُرّ والبِرّ، وكقولهم: حَرِم الرجل: لَجّ، وحَرُم الشيء: إذا كان حراماً، وحَرَم الله الكافرَ. وهذا ما سُمّي المثلّث المختلف المعنى.

وقد تنبّه علماء العلماء إلى هذه الظاهرة منذ بدايات عصور التأليف، وكان محمد ابن المُستنير، قُطرُب (٢٠٦هـ) أوّل من ألّف رسالة صغيرة في ذلك، ثم توالت المؤلّفات بعده، وكانت كتب ابن السّيد البطليوسي (٥٢١هـ)، وابن مالك النحوي (٦٧٢هـ)، ومجدالدين الفيروزآبادي (٨١٧هـ) أشهر المؤلّفات وأوسعها في هذا الموضوع[١].

أما في القرآن الكريم فقد قُرئت كلمات بالأوجه الثلاثة، سواءً أكان ذلك في المتواتر أم في غيره، والأمر هنا يختلف عن المثلّث في اللغة: فقد قُرئ في كتاب الله

(١) ينظر في معنى المُثلّث في اللغة، والتأليف فيه: مقدّمة صلاح مهدي الفرطوسي لتحقيق كتاب المثلّث لابن السيد البطليوسي، ج١، ص٤٧–٦٢، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.
ومقدّمة سعد بن حمدان الغامدي لتحقيق كتاب الإعلام بمثلث الكلام لابن مالك، ج١، ص٤٥–٤٧. مكّة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٤.
ومقدّمة علي حسين البواب، لتحقيق كتاب الدُّرر المُبثَّثة للفيروزأبادي، الرياض: دار اللواء، ١٩٨١، ص٥–١٧.

(عدوة) بضمّ العين وفتحها وكسرها[١]، وقُرئ (وهن) بتثليث الهاء[٢]، وهذا يوافق ما يعرف بالمثلّث عند اللغويين، ولكنّ كتاب الله تعالى قرئت فيه كلمات بالحركات الثلاث إعراباً ـ لا بناء ـ ففي قوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢]، قرئت (مُحْدَث) بكسر الثاء وضمّها وفتحها[٣]. فالمثلّث في القراءات يعني قراءة الكلمة بالحركات الثلاث، بنية كان ذلك أو إعراباً.

وهذا النوع من التأليف عُرف فيه كتابٌ ألّفه أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعيني (٧٧٩هـ) بعنوان: "تحفة الأقران في ما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن"[٤]، جمع فيه المؤلف ثمانياً وثمانين كلمة قُرئت بالأوجه الثلاثة، وفاته بعض الكلمات، فكان ما قُرئ بالحركات الثلاث متواتراً وغير متواتر لا يصل إلى مائة كلمة.

وقبل الشروع في البحث نذكر أن ليس كلُّ ما جاء مثلّثاً في اللغة وهو في القرآن الكريم قد قُرئ بالأوجه الثلاثة؛ فاللغويون يذكرون "ميسرة" بتثليث السين، وفي قوله تعالى: ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾ [البقرة: ٢٨٠]، قرئت بفتح السين وضمّها[٥]. و"الزّعم" في اللغة مثلّث الزاي، ولم يُقرأ بالكسر في كتاب الله[٦]، و"يحرص"

(١) ينظر الرعيني، أحمد بن جعفر (٧٧٩هـ) تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث في حروف القرآن، تحقيق علي حسين البواب، الرياض: كنوز إشبيليا، ٢٠٠٧م، ص١٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص١٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٩.

(٤) وهو المذكور في الحواشي السابقة. وينظر مقدّمة المحقّق للكتاب، ص٥–١٤. (وسنعبر عنه بـ: التحفة).

(٥) السبعة، ص١٩٢، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٤٦هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد خرّاط، بيروت: دار القلم، ١٩٨٦م وما بعدها، ٢/ ٦٤٦ (وسنعبر عنه في البحث بـ: الدرّ). والدرر المبثّثة ١٩٣.

(٦) في سورة الأنعام ٥٩، ينظر: الدرّ، ٥/ ١٥٩، والدرر المبثّثة ١٢٤.

بتثليث عينه لغةً، وقرئ في كتاب الله مفتوحاً ومكسوراً[١].

ونذكر أيضاً أن قراءة الكلمة بالأوجه الثلاثة في القرآن الكريم لا يعني أن تكون القراءات الثلاث كلُّها في المتواتر، ولكنّ المقصود أن الكلمة وردت بالأوجه الثلاثة في القراءة، متواترة أو غير متواترة: فقد تُقرأ الكلمة بوجه واحد في السبعة ويأتي وجهان آخران في غير السبعة، وقد يكون وجهان في السبعة والثالث في غيرها. وفي القرآن الكريم ثلاث كلمات قرئت بالأوجه الثلاثة في السبع[٢].

فما قُرئ بالأوجه الثلاثة عند القراء السبعة[٣] مختلفاً في إعرابه قوله تعالى: ﴿ **وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ** ﴾ [الرحمن: ١٢] بنصب النون ورفعها وجرّها[٤].

وفي اختلاف البنية قرئ ﴿ **مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا** ﴾ [طه: ٨٧] بفتح الميم وضمّها وكسرها[٥]. كما قرئ ﴿ **جذْوة** ﴾ [القصص:٢٩] بتثليث أولها[٦].

(١) في سورة النحل ٣٧. ينظر: الدرّ، ٧/ ٢١٧، والدرر المبثّثة ٢١٩.

(٢) كتب أحمد محمد مفلح القضاة بحثاً بعنوان: "مثلّثات القرآن، أو: ما قرئ بثلاثة أوجه في القرآن الكريم (اطّلعت عليه عن طريق net ولم أتبيّن مكان صدوره).

وقد ذكر في البحث كتاب الرعيني "تحفة الأقران"، وأخذ على مؤلّفه ومحقّقه مآخذ، ليس هذا مجال تفصيلها. فممّا أخذه على المؤلّف أنه لم يلتزم بإيراد القراءات المتواترة، بل كان يأتي أيضاً بالقراءات الشاذّة، وأنه لم يستوف جميع ما قرئ بالتثليث، بل ترك كثيراً من الكلمات.

ويتبيّن من البحث اختلاف معنى التثليث عنده، فمن المثلّثات عنده (الصراط) بالصاد والسين وإشمام صوت السين الزاي. و(يُغْفَر) و(تُغْفَر) و(نَغْفِر). ومنها (فألْقِه) بكسر الهاء من غير صلة، وبكسر الهاء مع الصلة، وبإسكان الهاء.

وليس هذا مفهوم المثلّث عند اللغويين، ولا مفهوم المثلّث الذي أراده الرعيني. كما أن الكلمات التي قرئت بالأوجه الثلاثة عند السبعة هي ثلاث كلمات فقط كما بيّنا في البحث. وعلى ذلك لم يكن ثمَّة داعٍ لتأليف كتاب يجمع ما قرئ بالتثليث في القرآن متواتراً.

(٣) جريت هنا على عدّ المتواتر سبعاً، اتّباعاً للرأي الأشهر، وموافقة لما اختاره السمين الحلبي الذي نقيم الدراسة على عمله.

(٤) تحفة الأقران: ص١٨٣.

(٥) السابق: ص١٧٢.

(٦) السابق: ص٦٣.

أما ما قرئ بوجهين عند السبعة وكان الوجه الثالث عن غيرهم فكلمات عدّتها ثمان وعشرون، منها ما هو اختلاف إعراب، ومنها ما هو في بنية الكلمة، أسماءً أو أفعالاً.

من ذلك ﴿ **لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا** ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع الراء وفتحها في السبع وقرئ بالكسر في غيرها(١).

و﴿ **وَصُدُّواْ عَنِ السَّبِيلِ** ﴾ [الرعد:٣٣] في السبع بفتح الصاد وضمّها بالبناء للفاعل أو المفعول، أما الكسر ففي غيرها(٢).

و﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ** ﴾ [الانشقاق:١٩] قُرئ في السبع بباء مفتوحة مبنيّاً، أو مضمومة ـ معرباً، لإسناده لواو الجماعة، وفي غير السبعة بكسر الباء(٣).

وممّا جاء عند السبعة مختلفاً في إعرابه من الأسماء على وجهين ﴿ **وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ** ﴾ [الأنعام:٢٣] قرئ في السبع بنصب الباء وخفضها، وفي غيرها بالرفع(٤).

و﴿ **تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ** ﴾ [يس: ٥] في السبعة بنصب اللام ورفعها، والخفض لغير السبعة(٥).

و﴿ **وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ** ﴾ [الذاريات:٤٦] للسبعة جرّ الميم ونصبها، ولغيرهم الرفع(٦).

ومن اختلاف البنية قراءة السبعة ﴿ **فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً** ﴾ [الأنبياء:٥٨] بضمّ الجيم وكسرها، والفتح لغيرهم(٧).

(١) المصدر نفسه: ص٨٤.

(٢) نفسه: ص١١٤.

(٣) نفسه: ص٣٧.

(٤) السابق: ص٢٢.

(٥) السابق: ص١٥٥.

(٦) السابق: ص١٧٣.

(٧) السابق: ص٦١.

وقرأ السبعة بضمّ الراء وفتحها في (ربوة)، وكُسرت في قراءة غيرهم[١].

أما سائر الكلمات المختلف في قراءتها على الوجوه الثلاثة، فقد جاء عند السبعة وجه واحد، وكان الوجهان لغير السبعة، وهي الأكثر[٢].

السَّمين الحَلَبي وكتابه "الدرّ المَصون" :

مؤلّف الكتاب الذي نتناول توجيهه للقراءات المثلّثة هو شهاب الدين، أبو العباس أحمد بن يوسف، الشهير بالسمين الحلبي.

وُلد السمين في أوائل القرن الثامن الهجري في حلب، ثم ارتحل إلى مصر، وفيها اشتهر ونال مكانة وتولّى المناصب.

تلقّى السمين العلوم على علماء عصره، وكان في مقدّمة اهتماماته العلمية علوم القرآن والقراءات وعلوم العربية، ويأتي على رأس شيوخه إمام عصره، البحر محمد بن يوسف، أبو حيّان الأندلسي، صاحب "البحر" (٧٤٥هـ).

ألّف السمين عدداً من الكتب أشهرها ـ وهي مطبوعة ـ: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، وعمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تفسير لمفردات القرآن الكريم، والعِقد النضيد في شرح القصيد – شرح لقصيدة الشاطبي "حرز الأماني".

توفّي السمين في القاهرة سنة ستّ وخمسين وسبعمائة[٣].

---

(١) السابق: ص٩٣ . وينظر سائر الكلمات التي قرئت بوجهين عند السبعة في تحفة الأقران الصفحات ٢٣، ٣٦، ٤٠، ٥٧، ٨٧، ٩٠، ٩٦، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٤، ١٨٥ .

(٢) وينظر في ذلك الكلمات التي لم نشر إلى صفحاتها السابقة في تحفة الأقران.

(٣) للسمين ترجمة وافرة في المصادر، منها: طبقات الشافعية– للأسنوي (٧٧٢هـ)– تحقيق عبد الله الجبوري– بغداد: ديوان الأوقاف ١٩٧١م، ج٢، ص٥١٣.

وغاية النهاية في طبقات القراء– لابن الجزري (٨٣٣هـ) ج١، ص١٥٢.

والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة– لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)– تحقيق محمد سيّد جاد الحقّ– القاهرة: دار الكتب الحديثة ١٩٦٩م، ج١، ص٣٦٠. =

وكتاب "الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون" أشهر مؤلّفات السمين وأهمّها. وليس من غرضي في هذا البحث الحديث عن الكتاب ومنهجه ومصادره وقيمته، فقد أشبعه الباحثون درساً[1]، ولكنّني أذكر مسألتين:

أولاهما: الغرض الذي من أجله ألّف السمين كتابه: فقد ذكر في المقدّمة أن أهمّ علوم القرآن الكريم وآكدها بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة: علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان، وأنّ من المؤلّفين السابقين من كان يزيد على هذه الخمسة، ومنهم من يقتصر على بعضها، قال: "ورأيت أن هذه العلوم الخمسة متجاذبة، شديدة الاتّصال بعضها ببعض، لا يحصل للناظر في بعضها كبير فائدة بدون الاطّلاع على باقيها.."[2].

والأُخرى: أن السمين جمع في هذا الكتاب خلاصة أقوال السابقين وجهودهم في تفسير القرآن الكريم، وبلاغته، وإعرابه: فآراء سيبويه والفرّاء والنحّاس والزجّاج ومكّي والزمخشري وابن عطية والعكبري، وعصارة "بحر" أبي حيّان، وغيرها مما لا يأتي عليه الحصر، كلّ كتب هؤلاء الأعلام وأقوالهم استوعبها السمين وعرضها في الكتاب. ولم يكن السمين ناقلاً وملخّصاً فحسب، بل كان مناقشاً ومُمَحِّصاً، يوضّح ما يحتاج إلى إيضاح، ويقرّ الصحيح، ويردّ على ما يحتمل الردّ، فكان

= وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- للسيوطي (٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ القاهرة: مطبعة الحلبي ١٩٦٤م، ج١، ص٤٠٢.

وقدّم أحمد خرّاط لتحقيق كتاب "الدرّ المصون" دراسة وافية عن السمين: حياته ومؤلّفاته، وذكر مصادر ترجمته- ج١، ص١٣-١٩.

وفعل مثل ذلك أيمن سويد في تقديمه لتحقيق "العقد النضيد" جدّة: دار نور المكتبات، ٢٠٠١م، ج١، ص٧٥-٩٨.

(١) قدّم أحمد خرّاط في تحقيقه للكتاب دراسة وافية عن "الدرّ": مصادره، ومنهج مؤلّفه، ومذهبه، وموقفه من القراءات، وموقفه من العلماء، ج١، ص٢٢-١٠٥. كما كتبت الرّسائل والبحوث في السّمين وكتابه الدرّ.

(٢) الدرّ: ١/ ٤.

الكتاب ـ لَعَمري ـ ممّا تفخر به العربية، وفتح السمين للباحثين أبواباً للدرس والبحث في كتابه، واستغنى الباحثون بالدرّ عن كثير من المصادر في بابه.

القراءات المثلّثة في "الدرّ" :

إيراد القراءات القرآنية وتوجيهها من الظواهر البارزة عند السمين في الكتاب، فقد ذكر: "فإني تَعَرَّضْتُ للقراءات المشهورة والشاذّة، وما ذكر الناسُ في توجيهها، ولم أترك وجهاً غريباً من الإعراب"(١). وهذا يجعل جمعه للقراءات التي قرئت بالأوجه الثلاثة بدهياً.

وغرضي في هذا البحث بيان توجيه السمين لهذه القراءات، فقد عرض كثير من دارسي السمين ودرّه موقفه من القراءات وتوجيهه لها، ولكن إفراد هذه الألفاظ المثلّثة ببحث لم يلتفت إليه أحد.

إن قراءة كلمة على ثلاثة أوجه ـ وبخاصّة في الإعراب ـ يحتاج إلى تعمّق في البحث عن أوجه تُحمل عليها كلُّ قراءة، والتعليل لها، وهذا الذي خَصَّصْتُ له هذه الأوراق.

والقراءات المتواترة عند السمين سبع، وهو يعبّر عن ذلك بصور مختلفة:

ففي قوله تعالى: ﴿**لا تُضَارّ**﴾ [البقرة: ٢٣٣] قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع الراء مشدّدة، وقرأ باقي السبعة بفتح الراء مشدّدة(٢).

وقال: قرأ حفص (مَتاع) نصباً، وقرأ باقي السبعة بالرفع(٣).

وقال في (ربْوة) قرأ ابن عامر وعاصم بالفتح، والباقون بالضمّ(٤). وهم باقي السبعة.

(١) الدرّ: ١/ ٥.

(٢) الدر: ٢/ ٤٦٧، وتحفة الأقران: ص٨٤.

(٣) في سورة يونس: ٢٣. الدرّ: ٦/ ١٧٤، ١٧٥، والتحفة: ص١٢٣.

(٤) في سورة البقرة ٢٦٥. الدرّ: ٢/ ٥٩٢، والتحفة: ص٩٣.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم (غير) بالرفع، والباقون ـ أي السبعة ـ بالنصب[١].

ويعبّر عن السبعة بالعامّة والمشهور والجمهور. فيقول: والعامّة على فتح الميم (ويعلم)[٢].

ويقول في: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١] المشهور رفعه[٣]. ويقول: والجمهور على فتح الميم مهموزاً (المَرْء)[٤]. وفي (ذُرِّيّتي) يقول: قرأ الجمهور بالضمّ[٥].

ولكنّه يقول أحياناً الجمهور، فيعني به أكثر السبعة وليسوا جميعاً. والجمهور على نصب ميم (والأَرْحام) ثم قال: وقرأ حمزة بالكسر[٦]. وقال: قرأ الجمهور (والمُحْصنات) بفتح الصاد، والكسائي بكسرها[٧].

والسمين يقدّم القراءات المتواترة، ثم يذكر غير المتواتر: فقد ذكر قراءات (هيت) ثم قال: "فهذه خمس قراءات في السبع" ثم ذكر القراءات الأُخر[٨].

وبعد أن جمع ما ورد في العربية من لغات (أفّ) قال: "وقد قُرئ من هذه اللغات بسبع: ثلاث في المتواتر وأربع في الشواذّ..." وفصّلها[٩].

وفي الحديث عن قراءات (دُرّيّ) قال: "وهذه الثلاثة في السبع.." ثم ذكر ما فيها من قراءات لغير السبعة[١٠].

(١) سورة النساء: ٩٥. الدرّ: ٤/ ٧٦، والتحفة: ص٨٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٢. الدرّ: ٣/ ٤١١. والتحفة: ص١٦٤.

(٣) الدرّ: ٢/ ٨٤، والتحفة: ص١٢٢.

(٤) سورة البقرة: ١٠٢. الدرّ: ٢/ ٤٠، والتحفة: ص١٦٢.

(٥) سورة البقرة: ١٢٤، الدرّ: ٢/ ١٠١. والتحفة: ص٧٨.

(٦) فاتحة النساء. الدرّ ٣/ ٥٥٤، والتحفة: ص١٦٤.

(٧) سورة النساء: ٢٤، والدرّ: ٣/ ٦٤٥، والتحفة: ص١١٠.

(٨) من سورة يوسف: ٢٣. الدرّ: ٦/ ٤٦٣، ٤٦٤.

(٩) من سورة الإسراء: ٢٣. الدرّ: ٧/ ٣٤١.

(١٠) من سورة النور: ٣٥. الدرّ: ٨/ ٤٠٥.

وصاحب الدُّرّ معنيٌّ بعَزْو القراءات متواترة وغير متواترة إلى قرّائها، وهذا واضح وجليٌّ في الكتاب، ولكن فاته عَزْو بعض القراءات غير المتواترة مكتفياً بالقول: "قُرِئَ"، وهي معزوّة عند غيره:

ففي "الفاتحة: ﴿**الحمد لله**﴾ قال "وقُرئ شاذّاً بنصب الدال ...وقُرئ أيضاً بكسر الدال"(١). وقال في ﴿**ربّ العالمين**﴾: "وقرئ منصوباً... وقُرئ مرفوعاً على القطع من التبعية(٢). وفي قوله تعالى: ﴿**اشتروا الضلالة**﴾ [البقرة: ١٦]: "وقُرئ بكسرها على أصل التقاء الساكنين، وبفتحها لأنّه أخفّ"(٣).

توجيه السمين للقراءات:

وأشرع في الحديث عن توجيه السمين للقراءات المثلّثة، فأعيد ما سبق أن الكلمة قد يكون التثليث فيها بنية أو إعراباً، وأبدأ بالحديث عن الأفعال التي وردت بالحركات الثلاث بنية:

قرئ في كتاب الله تعالى أربعة أفعال(٤) مثلّثة العين، اثنان منها على صيغة المُضِيّ: (وَهَن) و(فبَصرَتْ)، وكان توجيه السمين لها لا يزيد على ما قاله العلماء: إنّها لغات(٥).

وفعلان مضارعان: ﴿**يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ**﴾ [الرحمن: ٣٥] اكتفى

(١) الدرّ: ١/ ٣٩، ٤١. ينظر حاشية المحقق والتحفة: ص٦٦.

(٢) الدرّ: ١/ ٤٥. وينظر تخريج المحقق والتحفة: ص١٩.

(٣) الدرّ: ١/ ١٥١. وينظر تخريج المحقق والتحفة: ص١٨٦.
وينظر أيضاً: الدرّ: ٧/ ٥٦٤، والتحفة: ص١٩١، والدرّ: ٢/ ٨٥، والتحفة: ص١٢٠.

(٤) وهذا على المذهب الصحيح، ففي بعض الآراء (هيهات)، و(هيت)، فعلان، وفي بعض الأقوال أن (ص) فعل أمر.

(٥) (وهن) في سورة مريم، الدرّ ٧/ ٥٦٤. وينظر الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ) الكشّاف، القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٦٨م، ج٢، ص٥٠٢، وأبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، والبحر المحيط، القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ، ج٦، ص١٧٣. والتحفة ١٩١، والدرر المبثّثة ٢٠٩.
(فبصرت) في سورة القصص ١١. الدرّ ٨/ ٩٤. وينظر البحر ٧/ ١٠٧، والتحفة ١١٥.

السمين بالقول إن ابن أبي إسحق قرأ (ونحسٌ) بضمّ الحاء وفتحها وكسرها[١].

وفي قوله تعالى: ﴿ **لم يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ** ﴾ [الرحمن: ٥٦]، قال بعد أن ذكر السمين أن في السبع بضمّ الميم وكسرها: هما لغتان في الماضي طمثَ. أما قراءة الجحدري بفتح الميم، فعلّق عليها بأنها شاذّة؛ إذ ليس عن الفعل ولا لامه حرف حلق[٢].

وأما الأسماء التي قُرئت بالحركات الثلاث بنية فكثيرة، وكان السمين يسلك في عرض هذه القراءات مسالك:

فهو يكتفي أحياناً بالقول إنّها لغات:

ففي (جذوة) بعد أن عزا القراءات في الجيم قال: وهي لغات في العود الذي في رأسه نار[٣].

وفي (وجْدكم) قال: وهي لغات بمعنى[٤].

وفعل مثل ذلك في (يوسف)[٥] و(سمّ)[٦] وغيرها.

وأحياناً نجده ينسب كلّ قراءة إلى قبيلة من القبائل، مثل (غلْظة)[٧] و(زجاجة)[٨].

(١) الدرّ ١٠ / ١٧٢. وينظر التحفة ٦٥.

(٢) الدرّ ١٠ / ١٨٢. وقد جرى المؤلّف هنا على القياس: فإذا جاوزت المشاهير من الأفعال كان لك في كلّ ماض مفتوح العين أن يكون مضارعه مضموماً أو مكسوراً. أما مفتوح العين في المضارع فماضيه يكون عينه أو لامه حرف حلق. وأما الرعيني في التحفة ١٧٥ فقال عن قراءة الفتح: لأن الماضي على "فعل" بالكسر. وعليه لا يكون فيه شذوذ كما قال السمين. وينظر: أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)ـ الحجّة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي– دمشق، دار المأمون، ١٤٠٤هـ، ج٦، ص٢٥٢.

(٣) من سورة القصص ٢٩. الدرّ ٨ / ٦٦٨. وينظر التحفة ٦٣.

(٤) من سورة الطلاق ٦. الدرّ ١٠ / ٣٥٧.

(٥) من سورة الأنعام ٨٤. الدرّ ٥ / ٣٠.

(٦) من سورة الأعراف ٤. الدرّ ٥ / ٣١٨، ٣٢١.

(٧) من سورة التوبة ١٢٣. الدرّ ٦ / ١٤٠.

(٨) من سورة النور ٣٥. الدرّ ٨ / ٤٠٥.

وفي مرَّات كثيرة لا يقف عند هذا الحدّ، ولكنّه يرجِّح أو ينقل ترجيح العلماء لإحدى القراءات.

فبعد أن نسب قراءات (ربْوة) بتثليث أوّله، وذكر أنها لغات، نقل عن الأخفش أن الضمّ أفصح؛ قال : لأنه لا يكاد يُسمع في الجمع إلا الرُّبا[١].

وفي (غشاوة) قال: وأصوب القراءات المشهورةُ، (كسر الغين) لأن الأشياء التي تدلّ على الاشتمال تجيء أبداً على هذه الزِّنة، كالعِمامة والضِّمامة والعِصابة[٢].

وفي (بالعدوة) بتثليث العين قال: هي لغات بمعنى واحد، هذا قول جمهور اللغويين، على أنّ أبا عمرو بن العلاء أنكر الضمّ (وهي والكسر سبعيتان) ووافقه الأخفش، ونقل أبو عبيد اللغتين. ثم قال السمين: وهذا الذي ينبغي أن يُقال، فلا وجه لإنكار الضمّ ولا الكسر؛ لتواتر كلٍّ منهما[٣].

والسمين تبدو جهوده واضحة في توجيه الأسماء المثلّثة بنية حين يفرِّق بين الصيغ ولا يجعلها بنية صرفية واحدة، أو ينقل آراء العلماء وآراءهم:

ففي (شرْب) بتثليث فائه نقل الأقوال: قيل: الثلاث لغات من مصدر شَرِب، والمقيس منها إنَّما هو المفتوح، والمضموم والمكسور اسمان لما يُشرب[٤].

وفي (ودّاً) يقول: فيحتمل أن يكون المفتوح مصدراً، والمضموم والمكسور اسمين[٥].

وفي تثليث ميم (ملْك) للسبعة قال: فقيل: لغات بمعنى. وفرّق الفارسيّ وغيره بينها...[٦].

(١) من سورة البقرة ٢٦٥. الدرّ ٢/ ٥٩١، ٥٩٢.

(٢) من سورة البقرة ٧. الدرّ ١/ ١١٣، وينظر الدرّ: ٩/ ٦٥٣.

(٣) من سورة الأنفال ٤٢. الدرّ ٥/ ٦٠٩.

(٤) من سورة الواقعة ٥٥. الدرّ ١٠/ ٢١٠.

(٥) من سورة مريم ٩٦. الدرّ ٧/ ٦٥٣.

(٦) من سورة طه ٨٧. الدرّ ٨/ ٨٩. وينظر الحجّة ٥/ ٢٤٤.

وقرئت (المُحْصنات) بفتح الصاد وكسرها وضمّها، قال السمين: فأمّا الفتح ففيه وجهان: أشهرهما أنّه أسند الإحصان إلى غيرهنّ، وهو إمّا الأزواج أو الأولياء... والثاني: أن هذا المفتوح الصاد بمنزلة المكسور، يعني أنّه اسم فاعل، وإنما شذّ فتح عين اسم الفاعل في ثلاثة ألفاظ.. وذكرها.

قال: وأما الكسر فإنّه أسند الإحصان إليهنّ....

وفي قراءة الضمّ قال: كأنّه لم يعتدّ بالساكن، فأتبع الصاد للميم، كقولهم: "مُنتُن"(١).

ونقل قراءات (ربّيّون)(٢)، فقال في الكسر: منسوب إلى الرَّبّ، وإنّما كسرت راؤه تغييراً في النسب، كقولهم: إمسي منسوب إلى أمس. وقيل: كُسِر للإتباع. وقيل: لا تغيير فيه، وهو منسوب إلى الرِّبة(٣): وهي الجماعة. وفي الضمّ قال: من تغيير النسب إن قلنا إنّه منسوب إلى الرَّبّ، وقيل: لا تغيير، وهو منسوب إلى الرُّبّة: وهي الجماعة، وفيها لغتان: الكسر والضمّ. وفي الفتح قال: على الأصل إن قُلنا: منسوب إلى الرَّبّ، وإلاّ فمن تغيير النسب إن قلنا: إنه منسوب إلى الرُّبّة(٤).

وقال في (الغيوب): فالكسر والضمّ تقدّما في (بيوت) وبابه(٥)، وأما الفتح فصيغة مبالغة كالشَّكور والصَّبور، وهو الشيء الغائب الخفيّ جدّاً(٦).

---

(١) من سورة النساء ٢٤. الدرّ ٣/ ٦٤٥.

(٢) من سورة آل عمران ١٤٦. الدرّ ٣/ ٤٣٠.

(٣) في المطبوع ضبط بضمّ الراء، والصواب كسره، وإن كان في الكلمة الضمّ والفتح كما سيذكر المؤلّف.

(٤) من سورة آل عمران ١٤٦. الدرّ ٣/ ٤٣٠.

(٥) ذكر في (بيوت) [البقرة: ١٨٩] قراءتي السبعة بضمّ الباء وكسرها: الضمّ على الأصل، والكسر لأجل الياء، ولا يُبالى بالخروج من كسر إلى ضمّ؛ لأن الضمّة في الياء، والياءَ بمنزلة كسرتين، فكانت الكسرة التي في الباء كأنها وليت كسرة. قاله أبو البقاء. الدرّ ٢/ ٣٠٥، والعكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، بيروت، دار الكب العلمية، ١٩٩٨م، ج١، ص١٣٥.

(٦) من سورة سبأ ٤٨. الدرّ ٩/ ٢٠٢.

وفي (قنْوان) و(صنْوان) بتثليث أوّلهما، نقل كلاماً للعلماء في التفرقة بين كلّ صيغة[١].

وفصّل الحديث عن (ذرّيّة) و(دُرّيّ) ، مبيّناً أصل كلّ صيغة، ووزنها، وما حدث فيها من إدغام وقلب وتغيير[٢].

التوجيه الإعرابيّ للمثلّثات:

ونخطو نحو ما قُرئ بالثلاث في غير البنية، وهو الذي يحتاج إلى توجيه وتعليل؛ لأنه يلزم فيه النظر في التركيب – لا في المفردة نفسها، والبحث عن عامل سبّب اختلاف الحركة.

ومن هذه الكلمات بعض الأفعال:

ففي قوله تعالى: ﴿**لا تُضارّ**﴾ [البقرة:٢٣٣] قُرئ في السبع بفتح الراء المشدّدة وضمّها، وقرأ الحسن بالكسر.

وقد وجّه السمين ـ كغيره من العلماء ـ الرفع على أنّ لفظه خبر ومعناه أمر. أما الفتح فالفعل مجزوم بعد (لا) الناهية، وحرّكت الراء الثانية لمّا التقى الساكنان بالفتح ـ لا بالكسر على الأصل ـ لأجل الألف قبلها. أما من قرأ بالكسر فوجّه قراءته أنّه حرّك الساكن المجزوم على الأصل في التقاء الساكنين ولم يراعِ الألف[٣].

---

(١) من سورة الأنعام ٩٩، والرعد ٤. الدرّ ٥ / ٧٢، ٧ / ١٤.

(٢) من سورة البقرة ١٢٤، والنور ٣٥. الدرّ ٢ / ١٠١، ٨ / ٤٠٥. وينظر مواضع أخرى في البابة:
(يونس) سورة النساء ١٦٣– الدرّ ٤ / ١٧٥.
(حجر) سورة الأنعام ٣٨– الدرّ ٥ / ١٨٠.
(جذاذ) سورة الأنبياء ٥٨– الدرّ ٨ / ١٧٣.
(الرعاء) سورة القصص ٢٣– الدرّ ٨ / ٦٦٣.
(الحبك) سورة الذاريات ٧– الدرّ ١ / ٤٢.

(٣) الدرّ ٢ / ٤٦٧، وينظر الكشّاف ١ / ٣٧٠. والتبيان٢ / ٢١٤. والبحر١ / ٣٧٠.

وفي قوله تعالى: ﴿ **ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ آمنُوا مِنْكُم ويَعْلم الصابرين** ﴾ [آل عمران: ١٤٢] قرئت (يعلم) الثانية بالحركات الثلاث.

وقد وجّه السمين الكسر على أنه مجزوم معطوف على (يعلم) الأولى المجزومة، وحُرّك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وأما الفتح فهو إمّا منصوب، ولكن وقع الخلاف في ناصبه، وإمّا مجزوم وحرّك بالفتح لأنه أخفّ، أو لإتباع حركة اللام قبله.

وأما الضمّ فقيل: هو مستأنف، وقيل: حال، وفيه خلاف[١].

وقُرئ ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق** ﴾ [الانشقاق: ١٩] في السبعة بفتح التاء مبنياً، وبضمّها معرباً.

وعلّل السمين القراءات فجعل الفتح لخطاب المفرد: إما الإنسان أو غيره، أو الرسول ﷺ. وقيل: التاء للتأنيث، والفعل مسند لضمير السماء، أي: لتركبنّ السماء[٢] حالاً بعد حال. وقراءة الضمّ خطاب للجمع، روعي فيها معنى الإنسان.

قال السمين: وقرأ بعضهم بفتح حرف المضارعة وكسر الباء، على إسناد الفعل للنفس، أي: لتركبنّ أنتِ يا نفس[٣].

وقد قُرئ في كتاب الله تعالى فعلان بالبناء للمفعول (المجهول)، والبناء للفاعل (المعلوم): ﴿ **وصدّوا عَنِ السَّبيل** ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿ **وصدَّ عَنِ السَّبيل** ﴾ [غافر: ٣٧].

قال السمين: قرأ الكوفيون [عاصم والكسائي وحمزة] مبنياً للمفعول، وباقي السبعة للفاعل. قال: و(صدّ) جاء لازماً ومتعدياً، فقراءة الكوفة من المتعدّي فقط، وقراءة الباقين تحتمل أن تكون من المتعدّي ومفعوله محذوف، أي: وصدّوا

(١) الدرّ ٣ / ٤١١. وينظر الكشّاف ١ / ٤٦٧، والبحر ٣ / ٦٦، والدرّ ١٦٤.

(٢) ضبط المحقق الكلمة منصوبة، ونرجو أن يكون سهواً.

(٣) الدرّ ١٠ / ٧٣٧. وينظر البحر ٨ / ٤٤٧، والتحفة ٣٧.

غيرهم أو أنفسَهم، وأن يكون من اللازم: أي: أعرضوا وتولَّوا. ثم ذكر قراءة كسر الصاد ـ وهي لغة بني ضَبّة ـ وأنه مبنيّ للمفعول، لكنه أُجري مجرى قيل وبيع، فهو كقراءة ﴿ **رِدَّتْ إِلَينا** ﴾(١).

ويُشار هنا إلى أفعال وقع آخرها ساكناً وبعده ساكن، فحرّك آخره بالحركات الثلاث: ﴿ **اشْتَروا الضَّلالة** ﴾ [البقرة: ١٦]. ﴿ **فَتَمَنَّوا المَوْتَ** ﴾ [البقرة: ٩٤]، و[الجمعة: ٦].

وممّا قاله السمين في توجيه ذلك: المشهور ضمّ واو (اشْتَروا) لالتقاء الساكنين، وإنّما ضُمّت تشبيهاً بتاء الفاعل، وقيل: للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو: ﴿لو استطعنا﴾(٢). وقيل: لأن الضّمة هنا أخفّ من الكسرة؛ لأنها من جنس الواو، وقيل: حرّكت بحركة الياء المحذوفة، فإن الأصل: اشْتَرَيُوا. وقيل: هي للجمع، فهي مثل: نحنُ. قال: وقُرئ بكسرها على أصل التقاء الساكنين، وبفتحها؛ لأنّه أخفّ(٣).

وهكذا تبدو لنا صورةٌ من صُوَر عناية السمين بالتوجيه والتعليل للقراءات، وسيجلو هذا أكثر في الصفحات التالية.

إن أكثر ما قُرئ على أوجه ثلاثة في كتاب الله، هو من الأسماء التي تغيّر آخرها رفعاً ونصباً وجرّاً، وهذا التغيّر الإعرابي يستند إلى اختلاف العامل في هذه الأسماء، ومن ثَمّ كان توجيهُ هذه القراءات أكثرَ ما يُظهِر قدراتِ المتعرِّض لها، وهو الذي سنراه مع السمين وهو يتحدَّث عن القراءات المثلّثة إعراباً في الأسماء.

وسنذكر أهمّ ما يتبيّن لمتأمّل هذه الكلمات في "الدرّ":

(١) الدرّ ٧/ ٥٧، وينظر الدرّ ٩/ ٤٨٣، والبحر ٥/ ٣٩٥، والتحفة ١١٤، ١١٦. أما ﴿ردت إلينا﴾ [يوسف: ٦٥] فقد قُرئ في غير المتواتر بكسر الراء. ينظر: الدرّ ٦/ ٥١٩.

(٢) في قوله تعالى: ﴿لو استطعنا﴾ [التوبة، ٤٢] حركت الواو بالحركات الثلاث. ينظر الدرّ ٦/ ٥٤، والتحفة ١٨٨.

(٣) الدرّ ١/ ١٥١. وينظر التحفة ١٨٦.

ففي كثير من هذه القراءات نجدُنا أمام مؤلِّف يجمع لنا الأقوال والأوجه التي تُحمل عليها كلُّ قراءة:

ففي قوله تعالى: ﴿**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ**﴾ [الصّافات: ٦] قرئ في السبعة بنصب (الكواكب) وجرّها، وبرفعها لغيرهم.

قال السمين في قراءة النصب: وفيها وجهان: أحدهما أن تكون (الزينة) مصدراً، وفاعله محذوف، تقديره: بأن زيّنَ اللهُ الكواكب، في كونها مضيئة حسنة في أنفسها. والثاني: أنّ (الزينة) اسم لما يُزان به كاللِّيقة: اسم لما تُلاق به الدّواة[١]، فتكون (الكواكب) على هذا منصوبة بإضمار "أعني"، أو تكون بدلاً من: (سماء الدنيا) بدل اشتمال، أي: كواكبها، أو: من محلّ (بزينة).

وفي قراءة الجرّ قال: يراد بـ(زينة) ما يُزان به، و(الكواكب) بدل أو بيان لـ(الزينة).

وفي قراءة الرفع قال: فإن جعلتها مصدراً ارتفع (الكواكب) به، وإن جعلتها اسماً لما يُزان به فعلى هذا ترتفع (الكواكب) بإضمار مبتدأ، أي: هو الكواكبُ، وهي في قوّة البدل[٢].

وقُرئت (السلاسل) بالأوجه الثلاثة في: ﴿**إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُون**﴾ [غافر: ٧١]. فالرفع للعامّة، قال السمين: وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أنه معطوف على (الأغلال)، وأخبر عن النوعين بالجارّ، فالجارّ في نيّة التأخير، والتقدير: إذ الأغلالُ والسلاسل في أعناقهم. الثاني: أنه مبتدأ، وخبره محذوف؛ لدلالة خبر الأول عليه. والثالث أنّه مبتدأ أيضاً، وخبره الجملة من قوله ﴿يُسْحَبون﴾ ولا بُدّ من ذكر يعود عليه منها، والتقدير: والسلاسل يسحبون بها،

(١) الدواة: المحبرة، والليقة: صوفة الدواة.

(٢) الدرّ ٩/ ٢٩١، ٢٩٢. وقد فصّل الرعيني كثيراً في توجيه قراءات هذه الكلمة- التحفة ٢٣، وينظر البحر ٧/ ٣٥٢.

حُذف؛ لقوّة الدلالة عليه، فـ (يُسحبون) مرفوع المحلّ على هذا الوجه، وأما في الوجهين المتقدّمين فيجوز فيه النصب على الحال من الضمير المنويّ في الجارّ، ويجوز أن يكون مستأنفاً.

وقال في قراءة (والسلاسلَ يُسحبون) فيكون (السلاسل) مفعولاً مقدّماً، ويكون قد عطف جملة فعلية على جملة اسمية.

وفي قراءة (والسلاسلِ يُسحبون) قال: فيها ثلاثة تأويلات: أحدها: الحملُ على المعنى، تقديره: إذ أعناقُهم في الأغلال والسلاسل...الوجه الثاني: أنه عُطف على (الحميم)[1] فقدّم على المعطوف عليه، وسيأتي تقرير هذا. الثالث: أن الجرّ على تقدير إضمار الخافض..[2].

وآية أخرى تظهر جهود السمين في جمع ما يمكن من تخريج للقراءات، ففي ﴿ **وقِيله** ﴾ [الزخرف: ٨٨]. يقول: فأما الجرّ فعلى وجهين.... وأما قراءة النصب، ففيها ثمانية أوجه... وفي الجرّ أربعة أوجه... وذكرها[3].

سمات التوجيه عند السمين:

وإذا كانت المُثُل السابقة توضِّح لنا شيئاً من عمل المؤلّف في جمع التوجيهات، فإنه لم يكن ليتوقّف عند حدود الجمع والعرض، بل كان يتجاوز هذا كثيراً.

فمن ذلك أنّه يُعني ببيان دلالة كلّ قراءة، ويربط بين الشكل الإعرابي والمعنى: ففي قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ** ﴾ [آل عمران: ٦٨]، وجه قراءة السبعة برفع (النبيّ)، ثم قال: وحكى الزمخشري أنّه قُرئ

(١) في الآية بعدها ﴿ فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ [غافر: ٧٢].

(٢) الدرّ ٩ / ٤٩٥. وينظر التحفة ١٥٦ والمصادر فيه.

(٣) الدرّ ٩ / ٦١٢. وينظر أمثلة أخرى لجمع الأقوال والأوجه لكلّ قراءة: في ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]- الدرّ ٤ / ٢٠٩، و﴿ فاطِرِ السّمواتِ ﴾ [الأنعام: ١٤]- الدرّ ٤ / ٥٥٥، و﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ ﴾ [الدخان: ٨]- الدرّ ٩ / ٦١٨.

﴿ وهذا النبيّ ﴾ بالنصب والجرّ، فالنصب نسق على مفعول (اتّبعوه) فيكون النبيُّ ﷺ قد اتّبَعَه غيرُه كما اُتُّبِع إبراهيمُ، والتقدير: للذين اتّبعوا إبراهيم وهذا النبيّ، ويكون قوله ﴿ والّذينَ آمَنُوا ﴾ نسقاً على قوله ﴿ للَّذين اتَّبَعُوه ﴾ والجرّ نسق على ﴿ إبراهيم ﴾. أي: إنّ أولى الناس بإبراهيم، وبهذا النبيّ للذين اتّبعوه. قال: وفيه نظر من حيث إنّه كان ينبغي أن يُثنّى الضمير في (اتّبعوه) فيقال: اتّبعوهما، اللهمّ إلاّ أن يقال: هو من باب: ﴿ **وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ** ﴾ [التوبة: ٦٢][(١)].

وفي قراءة نصب ﴿ **وَقَوْمَ نُوح** ﴾ [الذاريات: ٤٦] ذكر أن فيها ستّة أوجه: ...الرابع: أنه معطوف على مفعول ﴿ **فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ** ﴾ [الذاريات: ٤٠]. وناسب ذلك أنّ قوم نوح مُغرَقون من قبل، لكن يُشكل أنهم لم يغرقوا في اليمّ، وأصل العطف أن يقتضي التشريك في المتعلّقات. الخامس: أنّه معطوف على مفعول ﴿ **فَأَخَذَتْهُم الصَّاعِقة** ﴾ [الذاريات: ٤٤] وفيه إشكال؛ لأنهم لم تأخذهم الصاعقة، وإنّما أُهلكوا بالغرق، إلا أنّ يُراد بالصاعقة: الداهية والنازلة العظيمة من أي نوع كانت، فيقرب ذلك[(٢)].

وفي قراءة ابن عامر ﴿ **والحبَّ ذا العَصْفِ والرَّيْحان** ﴾ [الرحمن: ١٢] نقل ثلاثة أوجه: النصب على الاختصاص، أي: وأخصّ الحبّ... أو العطف على (الأرض)؛ لأن ﴿ **والأرضَ وَضَعَها** ﴾ [الرحمن: ١٠] أي: خَلقها، فعطف (الحبّ) على ذلك. أو أنه منصوب بـ "خلق" مضمراً، أي: وخلق الحبَّ[(٣)].

وصاحب "الدرّ" لا يكتفي ـ وهو يعرض الأوجه النحوية المختلفة لكلّ قراءة ـ

---

(١) الدرّ ٣ / ٢٤٣. والذي قاله الزمخشري في الكشّاف ١ / ٤٣٦: وقرئ بالنصب عطفاً على الهاء في (اتّبعوه)، أي: اتّبعوه واتّبعوا هذا النبي. وبالجرّ عطفاً على (إبراهيم). ينظر البحر ٢ / ٤٨٨ والتحفة ١٩٢.

(٢) الدرّ ١٠ / ٥٧.

(٣) نفسه ١٠ / ١٥٩.

بإعراب المفردات كما نجده عند كثير من العلماء، ولكنّه يوضّح بعض القواعد النحوية، ويشير إلى بعض الأصول المقرَّرة، ويفصّل ما يَنقل عن العلماء، ويُسفر عن المراد منه:

فقد قُرئ (رَحْمة) مثلّثة الآخر في ﴿**وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً**﴾ [الأعراف: ٥٢]، قال السمين: الجمهور على النصب، وفيه وجهان: أحدهما: أنه مفعول من أجله، أي: فصّلناه لأجل الهداية والرحمة. والثاني: أنه حال، إمّا من (كتاب) وجاز ذلك لتخصيصه بالوصف، وإما من مفعول (فَصَّلْناه). قال: وقرأ زيد بن عليّ بالجرّ، وخرّجه الكسائيّ والفرّاء على النعت لـ (كتاب)[١]. قال السمين: وفيه المذاهب المشهورة في نحو: برجلٍ عدلٍ[٢]. وخرّجه غيرهما على البدل منه. قال: وقرأَتْه فرقةٌ بالرفع على إضمار المبتدأ[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُه**﴾ [الأعراف:٥٩] قال: الجرّ على النعت أو البدل من (إله) لفظاً، والرفع على النعت أو البدل من موضع (إله)؛ لأن (من) مزيدة فيه وموضعه رفع، إما بالابتداء وإما بالفاعلية، والنصب على الاستثناء. ثم قال: والقراءتان الأوليان أرجح؛ لأن الكلام متى كان غير إيجاب رجح الإتباع على النصب على الاستثناء. وحكم "غير" حكم الاسم الواقع بعد "إلا"[٤].

وفي توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿**قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [الحجّ: ٧٢]. قال: الرفع من وجهين: أحدهما على الابتداء، والخبر الجملة من (وَعَدَها اللهُ) والجملة لا محلّ لها، فإنها مفسّرة للشرّ المتقدمّ، كأنّه

(١) الذي قاله الفراء. يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م، ج١، ص٣٨٠. ولو خفضته على الإتباع (لكتاب) كان صواباً.

(٢) أي النعت بالمصدر.

(٣) الدرّ ٥ / ٣٣٦.

(٤) السابق ٥ / ٣٥٤.

قيل: ما شَرٌّ من ذلك؟ فقيل: النار وعَدها اللهُ. والثاني: أنها خبر مبتدأ مضمر، كأنه قيل: ما شرٌّ مِن ذلك؟ فقيل: النار، أي: هو النار. وفي (وَعَدَها اللهُ) الرفع على كونها خبراً بعد خبر، وأجيز أن تكون بدلاً من (النار). قال: وفيه نظر؛ من حيث إن المبدل منه مفرد، وقد يُجاب عنه بأن الجملة في تأويل مفرد، وتكون بدل اشتمال، كأنه قيل: النارُ وعدها الله الكفار، وأُجيز أن تكون مستأنفة لا محلّ لها، ولا يجوز أن تكون حالاً..(١).

وفي توجيه قراءة رفع الأوّل ونصب الثاني من قوله تعالى: ﴿**قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ**﴾ [ص: ٨٤] قال: فرفع الأوّل من أوجه.. الثالث: أنّه مبتدأ خبره مضمر، تقديره: فالحقّ قسمي؛ و﴿لأملأنَ﴾ جواب القسم، كقوله ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهم لفي سَكْرَتِهم يَعْمَهُون**﴾ [الحجر: ٧٢] ولكن حذف الخبر هنا ليس بواجب؛ لأنه ليس نصاً في اليمين بخلاف (لَعَمْرُك)، ومثله قول امرئ القيس...(٢).

وفي ﴿**وأنهارٌ مِن لَذَّة**﴾ [محمد: ١٥] ذكر أن (لَذّة) يمكن أن يكون مصدراً وصف به، وفيه التأويلات المشهورة. قال: وقرئ بالنصب على المفعول له، وهي تؤيّد المصدرية في قراءة العامّة، وبالرفع صفة لـ(أنهار) ولم تجمع؛ لأنها مصدر إن قيل به، وإلاّ فلأنّها صفة لجمع غير عاقل، وهو يعامل معاملة المؤنّثة الواحدة(٣).

والسمين لا يفوته التنبيه على بعض المسائل والقواعد النحوية، وعلى ما يرى أنه من الفوائد العامّة: ففي فاتحة كتاب الله الكريم ذكر وهو يوجّه قراءة الرفع المتواترة (الحَمْدُ لِلَّه) أن الخبر هو الجارّ والمجرور، يتعلّق بمحذوف، هل هو الاسم أو الفعل؟ وذكر الآراء في ذلك، ثم قال: ولا بدّ من ذكر قاعدة ههنا لعموم فائدتها: وهي أنّ

(١) السابق ٨/ ٣٠٥.
(٢) السابق ٩/ ٤٠١.
(٣) نفسه ٩/ ٦٩٣.

الجارّ والمجرور والظرف إذا وقعا صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً تعلّقا بمحذوف، وذلك المحذوف لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً، فأما قول الشاعر... فشاذّ لا يلتفت إليه، وأما قوله تعالى ﴿ **فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَه** ﴾ [النمل: ٤٠] فلم يقصد جعل الظرف ثابتاً، فلذلك ذكر المتعلّق به، ثم ذلك المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل، إلاّ في الصِّلة فإنه يتعيّن أن يكون فعلاً، وإلا في الصورتين المذكورتين فإنه يتعيّن أن يكون اسماً، واختلفوا: أيُّ التقديرين أولى فيما عدا الصور المستثناه؟..[١].

وفي (رَبّ العالَمين) ذكر قراءتي النصب والرفع وذكر توجيهاتهما، ومنها أن تقطع (ربّ) عن التبعيَّة لما قبلها، ثم قال: وإذ قد عُرض ذكرُ القطع في التبعيّة، فلنستطرد ذكره لعموم الفائدة في ذلك... وذكر القاعدة مفصَّلة[٢].

وفي توجيه رفع ﴿ **وقُلِ الحَقُّ مِن رَبِّكم** ﴾ [الكهف: ٢٩] ذكر ثلاثة أوجه، منها: أنّه فاعل بفعل مقدّر دلّ عليه السياق، أي: جاء الحقُّ، كما صرّح به في موضع آخر[٣]، إلا أن الفعل لا يُضمر إلا في مواضع تقدّم التنبيه عليها، منها: أن يُجاب به استفهام، أو يُرَدُّ به نفي، أو يقع بعد فعل مبنيّ للمفعول لا يصلح إسناده لما بعده...[٤].

والحلبي إمام نحويّ كبير، وإعراب كتاب الله تعالى فيه مجال واسع، يُظهر فيه المؤلِّفُ تَعَمُّقَه في مباحث النحو، ومعرفته بدقائقه، ومن ذلك أن النحويّين قد وقع بينهم خلاف في غير قليل من المسائل، فإن مرّ على السمين شيء من ذلك، وجد فيه مجالاً للحديث عن المسألة الخلافية وبيان رأي المختلفين فيها:

(١) السابق ١/ ٣٨، ٣٩.
(٢) نفسه ١/ ٤٥.
(٣) أي في قوله تعالى ﴿ وَقُلْ جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١].
(٤) الدرّ ٧/ ٤٧٦.

ففي قراءة حمزة ﴿ **واتَّقُوا اللهَ الذي تَساءَلون بِهِ والأَرْحَام** ﴾ [النساء: ١] توسّع النحويون كثيراً في الحديث عن هذه القراءة، وإيجاد وجوه صحيحة تُحمل عليها، منها العطف على الضمير المجرور، وقد بيّن السمين أن القول بهذا منهج الكوفيين ولا يجيزه البصريون(١).

ومن ذلك قراءة ﴿ **ناصية كاذبة خاطئة** ﴾ [العلق: ١٦]، فقد قرئت الكلمات الثلاث مثلّثة، فقراءة الخفض وُجّهت على أنها بدل من ﴿ **لَنَسْفعاً بالناصية** ﴾ [العلق: ١٥]. وقد نقل السمين عن الزمخشري أنّه جاز بدلها عن المعرفة وهي نكرة؛ لأنّها وصفت فاستقلّت بفائدة. قال السمين: هذا مذهب الكوفيين، لا يجيزون إبدال نكرة من غيرها إلا بشرط وصفها أو كونها بلفظ الأوّل، ومذهب البصريين لا يشترطون شيئاً(٢).

وهو أحياناً يذكر أن المسألة خلافية دون أن يفصّل أو يوضّح، كأنّه يعتمد في ذلك على وضوح المسألة أو معرفة القارئ بها.

ففي قوله تعالى: ﴿ **كلٌّ له قانِتون * بديعِ السموات والأرض** ﴾ [البقرة: ١١٧] قال: وقُرئ بالجرّ على أنّه بدل من الضمير في (له)، وفيه الخلاف المشهور(٣).

وفي ﴿ **وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [الأعراف: ٥٢] ذكر قراءة الجرّ (ورحمةٍ) قال: وخرّجه الكسائي والفرّاء على النعت لـ (كتاب). قال: وفيه المذاهب المشهورة في نحو: برجلٍ عدلٍ(٤).

(١) الدرّ ٢/ ٥٥٥. وقد سبق أن فصّل الكلام فيه في ﴿ وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] الدرّ ٢/ ٣٩٤. وينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية، ١٣٨٠هـ، ج٢، ص ٤٦٣، وفي التحفة ١٦٤ كلام طويل عن المسألة، وفيه مصادر لها.

(٢) الدرّ ١١/ ٦٠. وينظر الكشّاف ٤/ ٢٧٤ والبحر ٨/ ٤٩٥، والتحفة ٥٧.

(٣) الدرّ ٢/ ٨٤.

(٤) الدرّ ٥/ ٣٣٦. ويقصد النعت بالمصدر. وفي معاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٨٠: ولو خفضته على الاتباع لكتاب كان صواباً. وينظر التحفة ٣٩ وحواشيه.

ولا يعني ما قدّمناه سابقاً أن السمين كان يوجّه القراءات كلّها توجيهات نحوية، بل إنّه كان يستند أحياناً إلى علل أُخرى:

فقد أشرنا قبلُ إلى أنّه كان يردّ بعض القراءات إلى اختلاف اللهجات.

وكان في بعض الأحيان يوجّه القراءة، ويحتجّ لها بقراءة أخرى.

ففي جرّ ﴿ **السلاسل** ﴾ [غافر: ٧٧] ذكر الأوجه فيها، ومنها الجرّ على تقدير إضمار الخافض، قال: ويؤيّده قراءة أُبيّ: ﴿ وفي السلاسل ﴾ وقرأه غيره ﴿ وبالسلاسل ﴾(١).

وفي ﴿ **بلاغ** ﴾ [الأحقاف: ٣٥] قال: وقرئ بالنصب على المصدر، ويؤيّده قراءة أبي مِجلز (بَلِّغْ) أمراً، وقرأ أيضاً (بَلَغَ) فعلاً ماضياً(٢).

وفي قراءة ﴿ **وقَوم نُوحٍ** ﴾ [الذاريات: ٤٦] قال: وقُرئ بالجرّ على معنى: وفي قوم نوح. قال: ويقوّيه قراءة عبد الله: (وفي قومِ نُوح)(٣).

وإذا كان السمين معنيّاً وهو يوجّه القراءات المثلّثة بنقل أقوال العلماء، فإنه كان لا يألو جهداً في الانتصار لتوجيهات العلماء للقراءة، والردّ على منتقدي التوجيه، والبحث عن وجه يُحمل عليه. وردُّه على شيخه أبي حيَّان الذي أكثر الاعتراض للزمخشري هو الغالب على عمله في الكتاب.

فابن عطية يوجّه رفع الأول من ﴿ **قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ** ﴾ [ص: ٨٤] أنه مبتدأ خبره (لأملأنّ)، فيعترض عليه أبو حيّان بعدم جوازه نحويّاً، ولكن السمين يقول: وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة(٤).

(١) الدرّ ٩/ ٤٩٧.

(٢) السابق ٩/ ٦٨١.

(٣) نفسه ١٠/ ٥٧.

(٤) الدرّ ٩/ ٤٠١. وينظر ابن عطية المحاربي، عبد الرحمن (٥٤١هـ) المحرّر الوجيز، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ج٤، ص٥١٦.

وفي قراءة الجرّ في ﴿ **وحُور عِين** ﴾ [الواقعة: ٢٢] اختار الزمخشري أنه عطف على ﴿ **في جَنَّات النَّعيم** ﴾ [الواقعة: ١٢] قال: كأنّه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحم وحور. واعترض أبو حيّان على الزمخشري: وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي. ولم يرتض السمين هذا النقد من شيخه للزمخشري، فدفع ذلك قائلاً: والذي ذهب إليه معنىً حَسَنٌ جداً، وهو على حذف مضاف، أي: وفي مقاربة حور، وهذا الذي عناه الزمخشري، وقد صرّح غيره بتقدير هذا المضاف(١).

وفي جرّ ﴿ **الجنّ** ﴾ [الأنعام: ١٠٠] ذكر الزمخشري أنه على الإضافة التي للتبيين، فالمعنى أشركوهم في عبادتهم؛ لأنهم أطاعوهم كما أطاعوا الله. قال أبو حيّان: ولا يتّضح معنى هذه القراءة... قال السمين: معناها واضح بما فسّره الزمخشري... ولذلك سمّاها إضافة تبيين(٢).

والسمين وهو يوجّه القراءات المثلّثة يختار ما يراه أقوى، ويرجِّح، ويبيّن أسباب الاختيار والترجيح، ويستعمل عبارات الأظهر والأبين والأوضح والأحسن...

ففي توجيه القراءات المثلّثة في فاتحة كتاب الله تعالى: ﴿ **الحمدُ لله ربّ العالَمين** ﴾ يقول: وقُرئ شاذّاً بنصب الدال من (الحمد)، وفيه وجهان: أظهرهما أنه منصوب على المصدر... والثاني أنه منصوب على المفعول به. ثم قال: والأوَّل أحسن للدلالة اللفظية.

وقال: وقراءة الرفع أمكن وأبلغ من قراءة النصب؛ لأن الرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدلّ على الثبوت والاستقرار، بخلاف النصب فإنه على التجدّد والحدوث(٣).

(١) الدرّ ١٠/ ٢٠٢، وينظر الكشّاف ٤/ ٥٤، والبحر ٨/ ٢٠٦.
(٢) الدرّ ٥/ ٨٥. وينظر الكشّاف ٢/ ٤٠، والبحر ٤/ ١٩٣.
(٣) الدرّ ١/ ٣٩، ٤٠.

قال السمين: وقُرئ (ربّ) منصوباً، وفيه ثلاثة أوجه: إمّا بما دلّ عليه (الحمد) أو على القطع من التبعية، أو على النداء، وهذه أضعفها؛ لأنه يؤدّي إلى الفصل بين الصفة والموصوف(١).

وفي ﴿**لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ**﴾ [النساء: ٩٥] قال في توجيه رفع (غَير): من وجهين: أظهرهما أنّه على البدل من (القاعِدون)، وإنما كان أظهر؛ لأن الكلام نفي، والبدل معه أرجح لما قُرِّر في علم النحو(٢).

وقال في توجيه الجرّ في ﴿**وَقَوْمِ نُوحٍ**﴾ [الذاريات: ٤٦] ومنها العطف على ﴿**وفي ثَمودَ**﴾ [الذاريات: ٤٣] قال: وهو الظاهر لقُربه وبُعدِ غيره، ولم يذكر الزمخشري غيره(٣).

ونقل تخريج رفع (فاطِر) في ﴿**قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ [الأنعام: ١٤] أنّه خبر مبتدأ محذوف. قال: وخرّجه ابن عطيّة على أنه مبتدأ فيحتاج إلى خبر. قال السمين: الدلالة عليه خفيّة بخلاف تقدير المبتدأ، فإنّه ضمير الأوّل: أي: هو فاطر(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿**وَلا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ**﴾ [الأحقاف: ٣٥] في رفع (بلاغ) توجيهات، منها أنه مبتدأ والخبر قوله (لهم) أي لهم بلاغ؛ فيوقف على (ولا تَسْتَعْجِل) قال: وهو ضعيف جدّاً، للفصل بالجملة التشبيهية؛ لأن الظاهر تعلُّق (لهم) بالاستعجال(٥).

وإذا كانت هذه الأمثلة وغيرها كثير تبيّن لنا بعض ملامح جهود السمين في الاختيار والترجيح والتعليل، فإن أمراً آخر يظهر جهد المؤلِّف في عمله.

(١) السابق ١/ ٤٥.
(٢) نفسه ٤/ ٧٦ وينظر التحفة ٨٨.
(٣) الدرّ ١٠/ ٥٦، وينظر الكشّاف ٤/ ١٩.
(٤) الدرّ ٤/ ٥٥٤. وينظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٧٣.
(٥) الدرّ ٩/ ٦٨١.

فقد سبق أن ذكرنا إفادة السمين من الأئمّة السابقين، ورأينا تعويله في كثير من إعراباته وتوجيهاته على آرائهم، ولكن تلمذته لأبي حيّان، ونقله عن مكّي وابن عطيّة والزمخشري والعكبري وغيرهم، لم يكن مانعاً له من المناقشة والاعتراض والنقد، فلم يتوانَ في الحكم على كثير من التوجيهات بالغلط وعدم الصحّة وعدم الجواز والضعف.

وسأبدأ بنصّ طويل من الكتاب فيه مواضع من الاعتراض والمناقشة:

قال الله تعالى: ﴿**وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ**﴾ [الأنعام: ١٠٠]، قرئت (الجنّ) بالأوجه الثلاثة.

فمن أوجه توجيه النصب أنّ (شركاء) المفعول الأوّل، و(لله) متعلّق بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و(الجنّ) بَدَل من شركاء. وبعد أن ذكر السمين من أجاز هذا الوجه قال: إلا أن مكّيّاً لما ذكر هذا الوجه جعل اللام من (لله) متعلّقة بـ (جعل)[١]. قال السمين: بعد أن جعل (لله) مفعولاً ثانياً كيف يُتصوّر أن يجعل اللام متعلّقة بالجعل؟ هذا لا يجوز؛ لأنه لما صار مفعولاً ثانياً تعيّن تعلُّقه بمحذوف على ما عرفته غير مرّة.

ثم ذكر قول الحوفي[٢]: (شركاء) المفعول الأوّل، و(الجنّ) الثاني. قال: وهذا لا يصحّ لما عرفت أن الأوّل في هذا الباب مبتدأ في الأصل، والثاني خبر في الأصل، وتقرّر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً من غير عكس إلا في ضرورة.

ثم نقل رأي أبي البقاء[٣]: (شركاء الجنّ) مفعولين، و(لله) متعلّق بمحذوف على أنه حال من (شركاء). قال السمين: وهذا لا يصحّ؛ لأنه يصير المعنى: جعلوهم شركاء في حال كونهم لله، وهذه حال لازمة لا تنفكّ...[٤].

(١) مكي بن أبي طالب (٤٣٨هـ)، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٢.

(٢) البحر ٤/ ١٩٣.

(٣) التبيان ١/ ٤١١.

(٤) الدرّ ٥/ ٨٣-٨٥. وينظر الكشّاف: ٢/ ٤٠، والبحر ٤/ ١٩٣.

وفي قوله تعالى: ﴿ **وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ** ﴾ [الفتح: ٢٥] قال في نصب (والهدي): المشهور أنّه نسقٌ (عطف) على الضمير المنصوب في (وصدّوكم)، وقيل: نصب على المعيّة. قال: وفيه ضعف لإمكان العطف(١).

وفي ﴿ **سواء للسائلين** ﴾(٢) [فصّلت] قرأ العامّة بالنصب، وفيه أوجه، منها:

أنّه حال من (ها) في (أقواتها)، أو من (ها) في (فيها) العائدة على الأرض، أو من (الأرض) قاله أبو البقاء. قال السمين: وفيه نظر؛ لأن المعنى إنّما هو وصف الأيام بأنها سواء، لا وصف الأرض بذلك(٣).

وفي قراءة الرفع في الآية نفسها نقل قول مكّي: مرفوع بالابتداء، وقال: فيه نظر من حيث الابتداء بالنكرة من غير مسوِّغ(٤).

وفي قول الله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا** ﴾ [يوسف: ١٠٥] ذكر توجيهات العلماء في المعطوف عليه من (الأرض) المجرورة أنه (السموات) والضمير في (عليها) عائد على (آية)، وقيل: يعود على (الأرض)، فيكون (يمرّون) حالاً منها. قال أبو البقاء: وقيل: منها ومن السموات، أي يكون الحال من الشيئين جميعاً. قال السمين: وهذا لا يجوز، إذ كان يجب أن يقال: عليهما، وأيضاً فإنهم لا يمرّون في السموات، إلا أن يراد: يمرّون على آياتهما، فيعود المعنى إلى عود الضمير للآية. قال: وقد يُجاب عن الأول بأنه من باب الحذف، كقوله تعالى: ﴿ **واللهُ ورسولُه أحقُّ أنْ يُرْضُوه** ﴾(٥) [التوبة: ٦٢].

(١) الدرّ ٩/ ٧١٥.

(٢) تمام الآية: ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت: ٩-١٠].

(٣) الدرّ ٩/ ٥٠٩. وينظر التبيان ٢/ ٣٣١.

(٤) الدرّ ٩/ ٥١٠، وينظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧٠.

(٥) الدرّ ٦/ ٥٦٠، والتبيان ٢/ ٢٣.

وفي توجيه رفع (الكواكب) من ﴿**بزِينَةٍ الكَواكِب**﴾ [الصافات: ٦] قال: فإن جعلت (زينة) مصدراً ارتفع (الكواكب) به. قال: ومنع الفرَّاء إعمال المصدر المنوّن، وزعم أنه لم يُسمع. قال السمين: وهو غلط؛ لقوله تعالى: ﴿**أو إِطْعَامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبةٍ يتيماً**﴾(١) [البلد: ١٤، ١٥].

وفي توجيه جرّ الراء من قوله تعالى: ﴿**ما لَكُمْ من إلهٍ غَيره**﴾ [الأعراف: ٥٩] قال: ومنع مكّي أن يكون بدلاً من (إله) على اللفظ: "كما لا يجوز دخول (من) لو حذفت المبدل منه؛ لأنها لا تدخل في الإيجاب". قال السمين: وهذا قول متهافت(٢).

وفي قراءة الرفع ﴿**وحُورٌ عِينٌ**﴾ [الواقعة: ٢٢] ذُكر أنّه عطف على ﴿**ولدان**﴾ [الواقعة: ١٧]، قال العكبري: أي يَطُفْنَ عليهم للتّنعّم لا للخدمة. وقال السمين: وهو للخدمة أبلغ؛ لأنهم إذا خدمهم مثل أولئك، فما الظنّ بالموطوءات؟(٣).

ونختم هذه الأمثلة بالإشارة إلى أن كثيراً من العلماء عند ذكر قراءة، وبخاصّة غير المتواترة، يقول: ويجوز، ولو قرئ، ولو قيل... دون التنبيه إلى أن ذلك قد قُرئ به، وقد أخذ السمين في كتابه على العلماء بعض هذه المآخذ:

فقد نقل عن مكّي: وأجاز الكسائيّ رفع ﴿**الجنّ**﴾ [الأنعام:١٠٠] على معنى: هم الجن. قال: ولم يَرْوِها قراءة، وكأنّه لم يَطَّلِع على أن غيره قرأها(٤).

وقال: ويُؤخذ من كلام مكّيّ أنه يجوز نصبه نعتاً لـ(ساعة) فإنه قال: ولو قُرئ (بلاغاً) بالنصب على المصدر أو على النعت لـ(ساعة) جاز. قال السمين: قد قُرئ به، وكأنّه لم يطّلع على ذلك(٥).

(١) الدرّ ٩/ ٢٩٢. وينظر تعليق المحقق.
(٢) الدرّ ٥/ ٣٥٤. وينظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٣.
(٣) الدرّ ١٠/ ٢٠٣. وينظر التبيان ٢/ ٣٩٦.
(٤) الدرّ ٥/ ٨٥. وينظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٢.
(٥) سورة الأحقاف ٣٥. الدرّ المصون ٩/ ٦٨٢. ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٠٤.

وقال مكي: وأجاز الفرّاء والكسائي ﴿**هُدىً ورحمةٍ**﴾ [الأعراف: ٥٢] بالخفض: يجعلانه بدلاً من (عِلْم) ويجوز (هُدىً ورحمةٌ) على تقدير: هو هدى ورحمة. قال: وكأنه لم يطّلع على أنهما قراءتان مرويّتان حتى نسبهما على طريق الجواز(١).

الخاتمة:

وبعد؛ فقد عرضْتُ في البحث صورة من صور الاختلاف في قراءة القرآن الكريم، وهي أن تقرأ الكلمة مضبوطة بالحركات الثلاث، وأنّ هذا الضبط قد يكون في بنية الكلمة، أو في آخرها إعراباً.

ثم خصّصْتُ البحث للحديث عن السمين الحلبي ومواقفه من هذه القراءات في كتابه "الدرّ المصون".

وقد تبيّن عناية السمين بجمع هذه القراءات، وعزوها، وحرصه الشديد على تعليل هذه القراءات، وجمع الآراء والأقوال في توجيهها.

ففي المختلف بنية كان يوضّح ما بين الكلمات من الاختلاف الصرفي أو الدلالي، أو يردّ ذلك إلى اللهجات، وفي الاختلاف في ضبط آخر الكلمة كان يجمع الأقوال والآراء في بيان علّة كلّ وجه، والاحتمالات المتعدّدة لإعراب الكلمة على كلّ ضبط.

وكان السمين يوضِّح الأقوال والآراء، ويناقش ويختار ويرجِّح، ويدافع عن الآراء التي يختارها، وينتصر للعلماء، ويردّ الآراء التي لا يرتضيها، كلُّ ذلك مع بيان الحجّة في الوجه الذي ينتصر له.

ويبدو جليّاً في "الدّر" أنّه مصدر من المصادر القيّمة في التفسير والقراءات والعربية والنحو، وأنّه جامع لجهود السابقين وأقوالهم، مُتقنٌ في عرضها ومناقشتها، بحيث غدا من المصادر التي لا غنى عنها للباحث في علوم القرآن والعربية.

(١) الدرّ ٥ / ٣٣٧، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣١٩.

مصادر البحث

* القرآن الكريم
* الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٨٠هـ.
* ابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ) غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣٢.
* أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ.
* الرعيني، أحمد بن جعفر (٧٧٩هـ)، تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض: كنوز إشبيليا، ٢٠٠٧.
* الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، الكشاف، القاهرة: مطبعة الحلبي ١٩٦٨م.
* السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد خراط، دمشق. دار القلم، ١٩٨٦م، وما بعدها.
* ابن عطية، عبد الحقّ بن غالب (٥٤١هـ) المحرر الوجيز، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
* العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (٦١٦هـ) التبيان في إعراب القرآن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
* الفارسي، أبو علي الحسن بن عبدالغفار (٣٧٧هـ) الحجة في القراءات السبع، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٤م.

* الفرّاء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد نجاتي: القاهرة، دار الكتب، ١٩٥٥م.
* الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ) الدرر المبثّثة في الغرر المثلّثة، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض: مكتبة اللواء، ١٩٨١م.
* مكّي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين السواس، دمشق: دار المأمون للتراث.

ملحق بالكلمات التي قُرئت مثلَّثة ومواضعها في "الدُّرّ"

الكلمة	السورة والآية	الدرّ
(الحمدِ)	الفاتحة: ٢	٣٩/١
(ربِّ)	الفاتحة: ٢	٤٥/١
(الرحمنِ)	الفاتحة: ٣	٤٧/١
(الرحيمِ)	الفاتحة: ٣	٤٧/١
(غِشاوة)	البقرة: ٧	١١٣/١
(اشتَروا)	البقرة: ١٦	١٥١/١
(فتمنَّوا)	البقرة: ٩٤	٨/٢
(المِرء)	البقرة: ١٠٢	٤٠/٢
(بديعُ)	البقرة: ١١٧	٨٥/٢
(إبراهِيم)	البقرة: ١٢٤	٩٧/٢
(ذُرّيتي)	البقرة: ١٢٤	١٠١/٢
(لا تضارَّ)	البقرة: ٢٣٣	٤٦٧/٢
(رِبوة)	البقرة: ٢٦٥	٥٩٢/٢
(النبيِّ)	آل عمران: ٦٨	٢٤٣/٣
(ويعلِّم)	آل عمران: ١٤٢	٤١١/٣
(ربِّيّون)	آل عمران: ١٤٦	٤٣٠/٣
(والأرحامِ)	النساء: ١	٥٥٤/٣
(والمحصِنات)	النساء: ٢٤	٦٤٥/٣
(غيرِ)	النساء: ٩٥	٧٦/٤
(يونسَ)	النساء: ١٦٣	١٥٧/٤
(وأرجلِكم)	المائدة: ٦	٢٠٩/٤
(فاطرِ)	الأنعام: ١٤	٥٥٥/٤
(ربَّنا)	الأنعام: ٢٣	٥٧٤/٤
(يوسِف)	الأنعام: ٨٤	٣٠/٥
(والشمسِ)	الأنعام: ٩٦	٦١/٥
(والقمرِ)	الأنعام: ٩٦	٦٣/٥
(قِنوان)	الأنعام: ٩٩	٧٢/٥
(الجنَّ)	الأنعام: ١٠٠	٨٣/٥
(بديعُ)	الأنعام: ١٠١	٨٧/٥
(حِجْر)	الأنعام: ١٣٨	١٨٠/٥
(سِمّ)	الأعراف: ٤٠	٣١٨/٥
(ورحمةٍ)	الأعراف: ٥٢	٣٣٦/٥
(غيرِه)	الأعراف: ٥٩	٣٥٤/٥
(العِدوة)	الأنفال: ٤٢	٦٠٩/٥
(لوِ)	التوبة: ٤٢	٥٤/٦
(غِلظة)	التوبة: ١٢٣	١٤٠/٦
(متاعُ)	يونس: ٢٣	٧٤/٦
(وشركاءكم)	يونس: ٧١	٢٤٠/٦
(هيتَ)	يوسف: ٢٣	٤٦٣/٦
(والأرضِ)	يوسف: ١٠٥	٥٠٦/٦
(صِنوان)	الرعد: ٤	١٤/٧
(وصدّوا)	الرعد: ٣٣	٥٧/٧
(أفّ)	الإسراء: ٢٣	٣٤١/٧

الكلمة	السورة والآية	الدرّ
(وقِل)	الكهف: ٢٩	٤٧٧/٧
(الحقّ)	الكهف: ٤٤	٥٠٠/٧
(وهِن)	مريم: ٤	٥٦٤/٧
(وِدّاً)	مريم: ٩٦	٦٥٣/٧
(بِملكنا)	طه: ٨٧	٨٩/٨
(مُحْدَث)	الأنبياء: ٢	١٣١/٨
(جِذاذاً)	الأنبياء: ٥٨	١٧٣/٨
(النّارِ)	الحجّ: ٧٢	٣٠٥/٨
(هيهاتِ)	المؤمنون: ٣٦	٣٣٧/٨
(زِجاجة)	النور: ٣٥	٤٠٥/٨
(دِرّيّ)	النور: ٣٥	٤٠٥/٨
(فبصِرت)	القصص: ١١	٦٥٤/٨
(الرِّعاء)	القصص: ٢٣	٦٦٣/٨
(جِذوة)	القصص: ٩٩	٦٦٨/٨
(الغِيوب)	سبأ: ٤٨	٢٠٢/٩
(يسِ)	يس: ١	٢٤٤/٩
(تنزيلِ)	يس: ٥	٢٤٦/٩
(الكواكِب)	الصافّات: ٦	٢٩١/٩
(صِ)	ص: ١	٣٤٣/٩
(ولاتِ حينِ)	ص: ٣	٣٤٣/٩
(والحقّ)	ص: ٨٤	٤٠١/٩
(صِدّ)	غافر: ٣٧	٤٨٣/٩
(والسلاسِل)	غافر: ٧١	٤٩٥/٩
(سواءِ)	فصّلت: ١٠	٥٠٩/٩
(وقيلِه)	الزخرف: ٨٨	٦١١/٩
(ربّكم وربّ)	الدخان: ٨	٦١٨/٩
(بلاغ)	الأحقاف: ٣٥	٦٨١/٩
(لذّة)	محمد: ١٥	٦٩٣/٩
(والهدي)	الفتح: ٢٥	٧١٥/٩
(قِ)	ق: ١	١٧/١٠
(الحبك)	الذاريات: ٧	٤٢/١٠
(وقوم)	الذاريات: ٤٦	٥٦/١٠
(والريحانِ)	الرحمن: ١٢	١٥٩/١٠
(ونحاسٍ)	الرحمن: ٣٥	١٧٢/١٠
(ونحسّ)	الرحمن: ٣٥	١٧٢/١٠
(لم يطمِثهنّ)	الرحمن: ٥٦	١٨٢/١٠
(وحورٍ عينٍ)	الواقعة: ٢٢	٢٠٢/١٠
(شِرب)	الواقعة: ٥٤	٢١٠/١٠
(بِراء)	الممتحنة: ٤	٣٠٤/١٠
(فتمنّوا)	الجمعة: ٦	٣٢٨/١٠
(وِجْدكم)	الطلاق: ٦	٣٥٧/١٠
(ربِّ)	المزّمّل: ٩	٥٢١/١٠
(لتَرْكبنّ)	الانشقاق: ١٩	٧٣٧/١٠
(يومِ)	المطفّفين: ٦	٧١٩/١٠
(ناصيةٍ)	العلق: ١٦	٦٠/١١